HAL
open science

المترجم: "من أنا؟"

مي حبيقة الحداد*

إنّ المساكنة بين اللغة والترجمة، وهي عنوان هذا المحور، لا تطرح وحدها الإشكالية الكبرى. فالحقيقة أنّ المساكنة أو التعايش يقع بين أطراف ثلاثة: اللغة والترجمة والمترجم. والمترجم هو الأساس في هذه الثلاثية لأنه كثيراً ما يشعر بحضور الطرفين الآخرين معاً في ذهنه. فهو في المبدأ، يتقن الاثنين، اللغة والترجمة أو هكذا ينظر إليه مَن حوله. أما هو فيرى نفسه على علاقة وثيقة باللغة وبالترجمة في آن. ومهما اختلفت النظرة إلى عملية الترجمة، سواء اعتبُرت عملية لغوية أو تتخطى اللغة، فإنّ المترجم في جميع الأحوال يعي حاجته إلى اللغة. وتصبح العلاقة باللغة علاقة إشكالية متى تساءل المترجم حول دوره لا بل هويته: هل أنا مترجم أم لغوي ؟ أم أنا الاثنان معاً؟ ولمَ أحمل الصفتين؟ ألا يؤدي التجاذب بين الدورين إلى ضياع الهوية؟

والتجاذب مبني على خلفية إتقان المترجم اللغتين المصدر والهدف ودوره في جودة الترجمة. ويجد ضياع الهوية أيضاً منطلقاً له في نظرة الآخرين إلى المترجم وتحديداً إلى مدى إتقانه اللغة. فيتوقّع هؤلاء أن يكون عليماً باللغة كأي لغوي لا بل أكثر، لأنه عليم باللغتين. وكثيراً ما وضع المترجم في قفص

---

* رئيسة مركز الدراسات والأبحاث في المصطلح العربي، استاذة محاضرة في مدرسة الترجمة بيروت – جامعة القديس يوسف.

الاتهام على هذا المستوى. ومِن أقدم من تكلّم في هذا الموضوع في نصّ واضح هو الجاحظ. فمِن جملة الشروط التي يفرضها على المترجم "أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية"[1]. واللافت في كلامه أمران: أولهما استعماله أفعل التفضيل على الإطلاق. فليس المطلوب أن يكون المترجم عليماً باللغتين بل هو أعلم الناس بهما ما يحمّل المترجم عبئاً ثقيلاً قد لا يقدر عليه، أو هو بالأحرى يضعه أمام شرط تعجيزي لا يقوى على تلبيته. فأيّ إنسان يمكن أن يدّعي أنه أعلم الناس بلغة ما ؟ أما الأمر الثاني فهو الجزء الأخير من الجملة: حتى يكون فيهما سواء وغاية. لا يكفي إذاً أن يكون المترجم أعلم الناس في اللغتين بل عليه كذلك ألا يغلّب لغة على أخرى. وهنا أيضاً قد يبدو كلام الجاحظ قاسياً ويصعّب الأمور على المترجم، وهو يخالف الى حدّ ما، ما هو معترف به حتى اليوم من أن المترجم لا بد أن يغلّب لغته الأم التي تكون في الإجمال اللغة الهدف. ولكن على أي حال، فتشديد الجاحظ على مسألة إتقان اللغتين قد يعتبر في حدّه الإيجابي تحديّاً للمترجم وفي حدّه السلبي تشكيكاً في قدرة أيّ مترجم على إيفاء هذا الطلب؛ لا سيّما أن الجاحظ يكمل فكرته متطرّقاً ضمناً إلى قضية تداخل اللغات. فيشرح ظاهرة ثنائية اللغة باعتبارها تؤدي حتماً إلى الضرر باللغتين معاً: "لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها"[2]. ولا يمكن في نظره إتقان اللغتين على قدم المساواة. والسبب يعود إلى القدرة الفردية المحدودة التي لا تستطيع أن توزّع كفاءتها (أو قوتها كما يقول) على أكثر من لغة من غير أن

[1] الجاحظ، كتاب الحيوان، الجزء الأول، ص 76.

[2] م.ن. ص 77

تضعف هذه الكفاءة. يطلب الجاحظ إذاً من المترجم أن يكون لغوياً مع إقراره وافتراضه المسبق بعدم قدرته على ذلك.

لافت أيضاً على المستوى التاريخي، اتهام آخر موجّه إلى المترجم يطلقه النحوي أبو سعيد السيرافي، في القرن العاشر الميلادي (897-979). ومع أنّ كلامه يدخل أصلاً في إطار الجدل بين أهل المنطق والنحويين[1]، فإنّه يعكس أيضاً اتهام المترجمين بعدم إتقان اللغة. وإتقان اللغة مرتبط بطبيعة الحال بمعرفة النحو معرفة دقيقة. لذا يعيب على متّى بن يونس المترجم، جهله حرفاً واحداً هو الواو. وبعد أن يجادله في مسألة علاقة اللفظ بالمعنى والمنطق بالنحو، ينتهي إلى القول: " ومن جهل حرفاً أمكن أن يجهل حروفاً، ومن جهل حروفاً جاز أن يجهل اللغة بكمالها"[2]. وبما أنّ السيرافي يرفض الترجمة بالمبدأ وبخاصة ترجمة المنطق، فهو يسعى إلى تقديم حجج لغوية يعتبر أنها تعيق عملية الترجمة وتشوّه صورة النتاج المترجم والمترجمين. لذا يقول لمتى بن يونس: " وإن لم يكن لك بدّ من قليل هذه اللغة من أجل الترجمة فلا بدّ لك أيضاً من كثيرها من أجل تحقيق الترجمة واجتلاب الثقة والتوقّي من الخلّة اللاحقة"[3]. وتعبيره عن الموضوع يوحي بتدرّجٍ أو بالأحرى، بفرق بين "الترجمة" وتحقيق الترجمة". وبالعودة إلى معنى التحقيق لغة، يمكن القول إنّ الترجمة الأوّلية أو بمستوياتها الدنيا تحتاج إلى القليل من اللغة أما الوصول إلى ترجمة

[1] كلام السيرافي مقتبس من مناظرة جرت بينه ومتى بن يونس القنائي المترجم. وقد نقل أبو حيان التوحيدي المناظرة في كتاب الإمتاع والمؤانسة، الليلة الثامنة من الجزء الأول.

[2] التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ص 113.

[3] م.ن. ص 115.

جديرة بالتصديق، غير مشكوك فيها، توحي بالثقة، فيتطلّب حتماً الكثير من اللغة. وهذا الكثير غير متوافر لأي مترجم بما أنه يفترض ضلوعه بالنحو كما النحويين. هكذا يضيف السيرافي صفة جديدة مطلوبة من المترجم وهي أن يكون نحوياً.

أن يكون المترجم لغوياً أو نحوياً هما رأيان لمراقبين لم يختبرا فعل الترجمة. ولكن ماذا عن موقف المترجمين من مسألة إتقان اللغة؟ تتعدد الآراء ويأتي بعضها وكأنه رد غير مباشر على المشككين والمتهمين. فمن المترجمين من يتباهى بقدراته اللغوية كحنين بن اسحق مثلاً الذي يقول إنه ينقل العلوم "في نهاية ما يكون من حسن العبارة والفصاحة، ولا نقص فيها ولا استغلاق ولا لحن، باعتبار أصحاب البلاغة من العرب الذين يقومون بمعرفة وجوه النحو"[1]. وعلى بعد قرون منه كلام مشابه لرفاعة الطهطاوي. يقول في مقدمة أحد كتبه المترجمة، وباللغة المسجّعة الرائجة آنذاك: "جاء هذا الكتاب يُعجب الواقفَ عليه لجودة عبارته الفايقة. وحسن تراكيبه الرايقة"[2]. ولا يتوانى كذلك البعض عن توجيه الانتقاد متى لاحظ ترجمات تظهر فيها قلة معرفة لغوية. ولا شك في أن مهاجمة أحمد فارس الشدياق المستعربين توضع في هذا الإطار. فهو يعي خطورة أن يُقدم هؤلاء على الترجمة وهم غير متمكنين من اللغة العربية.

[1] ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، الجزء الثاني، ص 150.

[2] الطهطاوي، الأعمال الكاملة، ص. 365، من مقدمة كتاب: الجغرافية العمومية.

إلا أن إتقان اللغة عند البعض قد يتحوّل إلى عبء يعوق المترجم عن أن يحسن خياراته اللغوية المناسبة للنص. وقد نذكر مثالاً على ذلك ما يسوقه ميخائيل نعيمه في معرض انتقاده ترجمة خليل مطران لمسرحية "تاجر البندقية" لشكسبير[1]. يذكر نعيمه عيوباً أساسية على مستوى الترجمة،لا مجال هنا لذكرها، ولكنه يشير أيضاً ومطوّلاً وبنبرة ساخرة إلى تصنّع مطران في "انتقاء أوابد المفردات العربية وشواردها"، ما يؤدي إلى تعقيد الترجمة فتسير "متعثّرة متشبّكة بينما عبارات شكسبير تترادف بجلال وتكرّ بسهولة". ويتّهم نعيمه مطران بأنه يقصد بذلك "أن يدهشنا بطول باعه في اللغة". والدليل برأيه، اللجوء إلى تفسير بعض الكلمات في أسفل الصفحات ولا يكون أحياناً من داعٍ إلى هذا. وكان الأولى به أن يخاطب أبناء العربية "بلغة يفهمونها" بما أنه يكتب بلغتهم. وهكذا تحوّل إتقان اللغة في نظر نعيمه عائقاً أمام إيفاء النص المصدر حقه وأمام متعة قارئ النص الهدف، في آن. فالترجمة بحسب نعيمه ليست مسألة عرض عضلات. وتطرح ملاحظات نعيمه على ترجمة مطران مسألة توظيف إتقان اللغة في عملية الترجمة. فإذا سلّمنا أن النص يتحوّل لا محالة في خلال سفره من مصدر إلى هدف، فإنّ درجة تدخّل المترجم فيه تحدد وجهة التحوّل. فالمترجم الذي يعي قدرته على التدخل يقع في صراع حول درجة التدخل التي يمكن أن يسمح لنفسه بها. إلى أي حد يمكن أن يكون حاضراً – غائباً في النص. والملاحظ في مسألة العلاقة باللغة، أنه كلما أتقن المترجم اللغة، تعرّض لخطر الانزلاق نحو تدخّل أوسع وأوضح. فقد يعتبر أن قدراته اللغوية تسمح له بالتدخل لإفهام القارئ وبخاصة لإمتاعه لا سيما في حال

[1] ميخائيل نعيمه، *الغربال*، المجموعة الكاملة، المجلد الثالث، ص 489– 497.

النص الأدبي. يرى المترجم أن من أولوياته الخروج بنص يشعل في نفس القارئ لذة القراءة. والأساس في رغبة الإمتاع لا يقتصر على أخذ المستهدف بالاعتبار. هي حجة مهمّة، لا شك، لكنّ جذور الإمتاع تنبت من مكان آخر، أولاً، من الصفة الجديدة التي قد يضيفها المترجم على لائحة صفاته وهي أنه كاتب. ثانياً، من نظرته إلى النص الأدبي على أنه أولاً استعراض لفعل الكتابة لدى المؤلف. وهما الحافزان الأساسيان اللذان يشجعان المترجم على التدخّل على هذا المستوى. لذا، تراه في شبه نزاع بين التدخّل بالحد الأدنى، أي التتميم أو التنحيل لغايات إيضاحية، وبين إطلاق العنان لتدخّل أوسع يترك بصمته الخاصة على النص. وخير مثال على هذا النزاع ما يعبّر عنه الطهطاوي في مقدمة ترجمته كتاب « Les aventures de Télémaque » ل Fénelon وعنوانه العربي المسجّع: "مواقع الأفلاك في وقائع تليماك". بعد أن يشرح الطهطاوي منهجه في الترجمة، يسرّ في نهاية المقدمة، برغبة تملّكته في أقلمة النص بما يتوافق و"مزاج العربية" أكثر، فتمنى لو يصوغه "صياغة أدبية" ويضيف إليه "المناسبات الشعرية" و"الأمثال والحكم". ويشرح أكثر مقصده بالبعد كل البعد عن النص المصدر "حتى لا يكون إلا مجرد أنموذج لأصله الأصيل". ولكنه أحجم عن تحقيق هذه الرغبة لأن الزمن برأيه غير مؤاتٍ لتحوّل النص على هذا النحو. واللافت أنه يشير إلى أن المحافظة على الأصل تعني أن "قانون الترجمة الحقيقة ملحوظ"[1]. هكذا يعي الطهطاوي أنّ التدخّل في النص إلى درجة

[1] يقول: "وقد كان خطر لي أن أفرغه في قالب يوافق مزاج العربية وأصيغه صياغة أخرى أدبية وأضم إليه المناسبات الشعرية وأضمنه الأمثال والحكم النثرية والنظمية. يعني أنسجه على منوال جديد وأسلوب به ينقص عن أصله ويزيد. حتى لا يكون إلا مجرد أنموذج لأصله الأصيل. وعين أن يقبل عليه من الأهالي كل قبيل. إلا أني رأيت أن الأوفق الآن بالنسبة للوقت والزمان حفظ الأصل وطرح

التحويل الكلي، حتى من باب تحسينه، يقضي على جوهر عملية الترجمة. ولكن النزعة إلى التحويل حاضرة لا بل مغرية إلى حد بعيد.

أما طه حسين فيحتفل، على عكس نعيمه، بما حققه خليل مطران من تدخّل في ترجماته ويسمّيه صراحة "مشاركة". فانتقال النص المصدر إلى الهدف يمر بشخص المترجم الذي يحمّله شعوره وعواطفه ويُبرِز من خلاله إتقانَه اللغة الهدف. هكذا يتحوّل النص المصدر تبعاً لقدرة المترجم على مشاركة المؤلف فعل الكتابة. ويتضمن ذلك ممارسته الملكة اللغوية كما إضافة "أشياء من ذات نفسه". حتى ينتهي حسين إلى القول: "فلا ينبغي أن نظن أننا نشاهد مسرحية لشكسبير وحده ولكننا نشاهد مسرحية شكسبير ونرى فيها شيئاً من مشاركة – تكثر أو تقل – من مطران نفسه"[1]. ويعتبر كلام حسين مقبولاً على المستوى الترجمي، لأن المشاركة تسمح، ببعدها الإيجابي بأن يتحرر المترجم من قيد اللغة المصدر وبأن ينتج نصاً تعلو فيه نسبة المقروئية. فلا

الشك وإبقاء ما كان على ما كان. وإنما لم أجد بداً من مسايرة اللغة العربية وقواعدها وعقايدها المرعية مع المحافظة على الأصل المترجم منه حسب الإمكان فبهذا ناموس الأصل والفرع محفوظ وقانون الترجمة الحقيقة ملحوظ. " (الطهطاوي، م.س. ص344–345)

[1] يقول: "ولكن مطران يشارك هؤلاء الشعراء الذين يترجم عنهم فهو يحتفظ بآرائهم ومعانيهم ولكنه يضيف لها أحياناً أشياء من ذات نفسه، يضيفها لهذه اللغة الخاصة التي تصوّر شعوره هو، وتصوّر عواطفه هو وتصوّر إتقانه للغة العربية الفصحى، وتصوّر قدرته على التصرف في هذه اللغة وعلى إخضاعها لما يريد دون أن يخضع هو لما تريد اللغة. فإذا نحن شاهدنا مسرحية من مسرحيات شكسبير التي ترجمها مطران فلا ينبغي أن نظن أننا نشاهد مسرحية لشكسبير وحده ولكننا نشاهد مسرحية شكسبير ونرى فيها شيئاً من مشاركة – تكثر أو تقل – من مطران نفسه."
(طه حسين، خليل مطران، ص 472.)

عجب إذ ذاك في أن يحظى النص الجديد بعنصر الإمتاع فيحافظ على وظيفته الأدبية الأصلية. كما أنه من الطبيعي ألا تنفصل ذات المترجم عن قدراته الفكرية. فكيف له بالتالي أن يفصل كل ما يكوّن شخصيته بتاريخها وحاضرها، بمخزونها المعرفي والعاطفي، عن مساره الفكري في خلال عملية الترجمة. قد يسعى المترجم بوسائل شتى إلى توخي الموضوعية إلا أنه ينبغي الإقرار بأن شيئاً "من ذات نفسه" لا بد أن يظهر. ولكنّ لكلام حسين بعداً سلبياً متى تخطى المترجم حدود المحافظة على هوية النص. فماذا يبقى من شكسبير في ظل الحال التي يصفها؟ في المسألة شك يتأكد من خلال أمثلة يذكرها نعيمه وتدل على نزعة مطران إلى التحليق أبعد من النص. ألا يعتبر الأمر في هذه الحال مشاركة في التأليف وليس مشاركة في الكتابة وحسب؟

وبعد، فالإمتاع لا يغيب عنه إمتاع الذات، ذات المترجم الذي لم يمارس تاريخياً مهنة الترجمة نشاطاً مستقلاً، بل كانت دوماً تتساكن مع مهن أخرى سعى جاهداً ليدخل نواديها. فكان الطبيب والفيلسوف واللغوي والصحافي والكاتب والشاعر وغيرها. فكيف للمترجم الأديب أو الشاعر مثلاً أن يحجم عن عرض قدراته الكتابية إشباعاً لغروره أو إثباتاً لصفته كاتباً؟ وعندما بدأ المترجم يستقل بمهنته، عند خروجه من دار المساكنة، وجد نفسه في مواجهة السؤال: من أنا؟ فراح يبحث عن علاقة أكثر توازناً باللغة، يقترب منها حيناً ترفده بمواردها، ويبتعد حيناً آخر متى شعر بهيمنتها، حتى تبقى له الصفة الأساس فيؤكد: أنا المترجم.

المصادر والمراجع

ابن أبي أصيبعة، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، الجزء الثاني، دار الفكر، بيروت، 1957.

التوحيدي، أبوحيان، *الإمتاع والمؤانسة*، الجزء الأول، الليلة الثامنة، منشورات دار مكتبة الحياة، لا.ت.

الجاحظ، *كتاب الحيوان*، الجزء الأول، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1996.

حسين، طه، *التجديد والتقليد*، المجموعة الكاملة، المجلد السادس عشر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.

طرابلسي، فواز، و العظمة، عزيز، أحمد فارس الشدياق، سلسلة الأعمال المجهولة، دار رياض الريس للكتب والنشر، 1995 (مقتطفات من كتاب كشف المخبا في فنون أوروبا).

الطهطاوي، رفاعة رافع، *الأعمال الكاملة* ، الجزء الخامس، في الدين واللغة والأدب، دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1981.

نعيمه، ميخائيل، *الغربال*، المجموعة الكاملة، المجلد الثالث، دار العلم للملايين، بيروت، 1979.